

بيان صحفي

اعتمد مجلس إدارة البنك المركزي المصري في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٦ الإصدار الجديد من "القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول" وقد تزامن ذلك مع إصدار وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب "إجراءات العناية الواجبة بعملاء خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول"، حيث تمثل الحزمة المتكاملة الجديدة من القواعد والإجراءات خطوة إيجابية نحو التوسع في استخدام خدمات الدفع من خلال الهاتف المحمول بهدف إدخال المزيد من الأفراد والمؤسسات متناهية الصغر في الخدمات المالية.

وتجدر الإشارة إلي أن إطلاق البنك المركزي المصري للتعليمات الرقابية الجديدة يأتي في إطار حرصه الدائم علي تطوير وسائل الدفع الإلكترونية بهدف التحول إلي اقتصاد أقل اعتماداً علي أوراق النقد، وأكدت أن خدمة الدفع من خلال الهاتف المحمول تعد من أكثر الخدمات المالية قدرة على تحقيق الشمول المالي في ضوء الانتشار الواسع لاستخدام الهواتف المحمولة، حيث يمكن لجميع أفراد المجتمع، وخاصةً محدودي الدخل والشباب وسكان المناطق النائية الحصول على الخدمات البنكية بسرعة وبأقل تكلفة، على مدار الساعة.

وتمثل القواعد والإجراءات الجديدة توجهاً جديداً من نوعه في القطاع المصرفي ونقله نوعية نحو تحقيق المزيد من الشمول المالي حيث تتيح التعليمات الجديدة استخدام البنوك للوكلاء في العديد من الخدمات أهمها تقديم إجراءات التعرف علي الهوية والتحقق منها بالإضافة إلي السماح للشركات متناهية الصغر والمؤسسات والتجار من عملاء الخدمة بالدفع أو التحصيل من حساب الهاتف المحمول.

تسمح القواعد الجديدة باستقبال تحويلات المصريين من الخارج على حسابات الهاتف المحمول الخاصة بالعملاء بأسلوب ميسر وسريع، مع إمكانية صرف التحويل من خلال مقدمي الخدمة المنتشرين داخل جمهورية مصر العربية.

وتعتبر خدمة تحويل الأموال من خلال الهاتف المحمول والتي تم تشغيلها فعلياً منذ ما يقرب من ثلاثة أعوام من الخدمات النشطة حيث بلغ تعداد مشتركها حتى أكتوبر ٢٠١٦ ما يقرب من ٦,٢ مليون مشترك بمعدل نمو يتخطى ٦٠% في الفترة من ديسمبر ٢٠١٥ وحتى أكتوبر ٢٠١٦.

وقد نصت القواعد الجديدة على تفعيل خدمة التشغيل البيئي بين أنظمة الدفع المختلفة باستخدام الهاتف المحمول مما يسمح بإجراء المعاملات المالية بين كافة عملاء الخدمة دون التقيد بالنظام التابع له العميل وأمهلت البنوك الحاصلة على ترخيص من البنك المركزي لتقديم خدمة الدفع من خلال الهاتف المحمول فترة سماح مدتها ستة أشهر للانتهاء من تقديم خدمة التشغيل البيئي لعملائها، كما عدلت القواعد الحدود القصوى للسحب والايذاع والرصيد وسمحت للعميل بتحويل الأرصدة بين حساب الهاتف المحمول الخاص به وحساباته الأخرى بنفس البنك.

وتحقق التعليمات الرقابية الجديدة مزايا أعلى لعملاء خدمة الدفع من خلال الهاتف المحمول وتجعل منها منصة رئيسية لتقديم جميع أنواع خدمات الدفع والتحصيل الالكتروني داخل جمهورية مصر العربية، الأمر الذي سيسمح بالعديد من الخدمات الجديدة مثل صرف الرواتب، تحصيل الفواتير، تحصيل أقساط التمويل متناهي الصغر بالإضافة إلي المدفوعات الحكومية.

وقد أولت القواعد الجديدة اهتماماً خاصاً بعدة ركائز رئيسية أهمها الأمن السيبراني، ومراقبة الأنشطة الاحتيالية، وحماية حقوق العملاء، وجدير بالذكر أن اصدار حزمة القواعد والاجراءات الجديدة هو نتاج التعاون المستمر في هذا المجال بين البنك المركزي المصري ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات.